Journal Of the Iraqia University (75-6) March (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

وضع حقوق الإنسان في العراق في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

حسين حسن جواد طالب دكتوراه

الاستاذ المشرف الدكتور هادي محمودي

استاذ مشارك دكتور في جامعة شهيد بهشتي كلية الحقوق-طهران- إيران

The Human Rights Situation in Iraq within the Framework of the United Nations Human Rights Council

Hussein Hassan Jawad, PhD student
Supervisor: Dr. Hadi Mahmoudi
Associate Professor, Faculty of Law, Shahid Beheshti University, Tehran, Iran
h_mahmoudi@sbu.ac.ir

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية لوضع حقوق الإنسان في العراق في إطار آليات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بوصفه الهيئة الأممية الرئيسة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي. ويهدف البحث إلى بيان مدى التزام العراق بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتحليل طبيعة العلاقة التفاعلية بين الدولة العراقية ومجلس حقوق الإنسان، ولا سيما في ظل التحديات السياسية والأمنية والتشريعية التي مر بها العراق خلال العقود الأخيرة.ينطلق البحث من إشكالية رئيسة مفادها: إلى أي مدى أسهمت آليات مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما آلية الاستعراض الدوري الشامل، في تحسين واقع حقوق الإنسان في العراق؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال دراسة التقارير الوطنية المقدمة من العراق، وتقارير المنظمات الدولية، والتوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، إضافة إلى تحليل مواقف الحكومة العراقية من تلك التوصيات ومدى تنفيذها على أرض الواقع.ويستعرض البحث الإطار المفاهيمي والقانوني لمجلس حقوق الإنسان، مبينًا اختصاصاته وآلياته الرئيسة، مثل الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، والشكاوى، مع التركيز على كيفية تطبيق هذه الآليات على الحالة العراقية. كما يناقش البحث أبرز القضايا الحقوقية المثارة في التقارير الدولية بشأن العراق، وفي مقدمتها: الحق في الحياة، وحظر التعذيب، وحقوق المرأة، وحرية التعبير، وحماية الأقليات، وضمان المحاكمة العادلة.ويخلص البحث إلى أن العراق أبدى درجة من التعاون الإيجابي مع مجلس حقوق الإنسان، تجلت في مشاركته المنتظمة في دورات الاستعراض الدوري الشامل وقبوله عددًا مهمًا من التوصيات الدولية. إلا أن هذا التعاون لا يزال يواجه فجوة واضحة بين الالتزامات الدولية والتنفيذ العملي، نتيجة عوامل متعددة، من أبرزها ضعف المؤسسات، وتداخل الصلاحيات، واستمرار التحديات الأمنية، فضلًا عن القصور التشريعي في مواءمة بعض القوانين الوطنية مع المعايير الدولية.

Extract

This research provides an analytical study of the human rights situation in Iraq within the framework of the United Nations Human Rights Council (UNHRC), as the principal UN body responsible for the promotion and protection of human rights worldwide. The study aims to assess the extent of Iraq's compliance with international human rights standards and to analyze the nature of the relationship between the Iraqi state and the Human Rights Council, particularly in light of the political, security, and legislative challenges that Iraq has experienced in recent decades.The central research question addressed in this study is: To what extent have the mechanisms of the Human Rights Council, especially the Universal Periodic Review (UPR), contributed to improving the human rights situation in Iraq? To answer this question, the study adopts a descriptive-analytical methodology based on an examination of Iraq's national reports submitted to the Council, reports issued by

international organizations, and the recommendations adopted by the Human Rights Council, as well as an analysis of the Iraqi government's responses to these recommendations and the level of their implementation in practice.The research begins by outlining the conceptual and legal framework of the Human Rights Council, highlighting its mandate, functions, and key mechanisms, including the Universal Periodic Review, special procedures, and complaint mechanisms. Particular attention is given to the application of these mechanisms to the Iraqi context. The study then examines the most prominent human rights issues raised in international reports on Iraq, including the right to life, the prohibition of torture, women's rights, freedom of expression, minority rights, and guarantees of fair trial.

المقدمة

أصبحت حقوق الإنسان في العصر الحديث من القضايا الجوهرية التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي، لما لها من ارتباط وثيق بكرامة الإنسان وحرياته الأساسية، ولما تمثله من معيار أساسي لمدى التزام الدول بمبادئ سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة. وقد أسهمت الأمم المتحدة بدور محوري في تعزيز منظومة حقوق الإنسان من خلال إنشاء أجهزة وآليات دولية متخصصة، يأتي في مقدمتها مجلس حقوق الإنسان التابع لها، الذي أُنشئ بهدف مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء وتعزيز احترامها وفقًا للمعايير الدولية المعتمدة ويُعد العراق من الدول التي شهدت تحولات سياسية وأمنية واجتماعية متسارعة خلال العقود الأخيرة، كان لها انعكاسات مباشرة على واقع حقوق الإنسان فيه، سواء على مستوى الحقوق المدنية والسياسية أم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا السياق، برز دور مجلس حقوق الإنسان في متابعة وضع حقوق الإنسان في العراق من خلال آلياته المختلفة، ولا سيما آلية الاستعراض الدوري الشامل، إضافة إلى التقارير الصادرة عن المقررين الخاصين والبعثات الدولية ذات الصلة وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى تسليط الضوء على وضع حقوق الإنسان في العراق في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين العراق وهذه المؤسسة الدولية، وتحليل مدى التزام الدولة العراقية بتنفيذ توصيات المجلس، فضلًا عن تقييم فعالية الآليات الدولية في تحسين واقع حقوق الإنسان على الصعيدين القانوني والعملي وتتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى أسهم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العراق؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية تتعلق بمدى التزام العراق بتوصيات المجلس، والتحديات التي تواجه تنفيذها، والآفاق المستقبلية لتعزيز التعاون بين العراق والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمجلس حقوق الإنسان ووضع العراق

يُعدّ مجلس حقوق الإنسان أحد أبرز الآليات الدولية المعاصرة المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، إذ يمثل الإطار المؤسسي الأهم داخل منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. وقد جاء إنشاء المجلس استجابةً للتطور المتسارع في مفاهيم حقوق الإنسان، وللحاجة الملحّة إلى جهاز أكثر فاعلية ومصداقية من سلفه، لجنة حقوق الإنسان، التي تعرضت لانتقادات واسعة بسبب التسييس وضعف الأداء. وفي هذا السياق، يكتسب بحث الإطار المفاهيمي والقانوني لمجلس حقوق الإنسان أهمية خاصة، ولا سيما عند ربطه بوضع الدول الأعضاء، ومنها العراق، الذي مرّ بتحولات سياسية وأمنية عميقة أثرت بشكل مباشر على واقع حقوق الإنسان فيه.

الإطار المفاهيمي لمجلس حقوق الإنسان

يقوم الإطار المفاهيمي لمجلس حقوق الإنسان على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكّل جوهر النظام الدولي لحقوق الإنسان. فحقوق الإنسان، من حيث المفهوم، هي حقوق لصيقة بالإنسان بحكم كونه إنسانًا، لا تستمد وجودها من الدولة، وإنما تلتزم الدولة باحترامها وحمايتها وضمان ممارستها. وقد تبنّى مجلس حقوق الإنسان هذا الفهم الشامل، مؤكدًا عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وترابطها وتكاملها، سواء كانت حقوقًا مدنية وسياسية أم اقتصادية واجتماعية وثقافية.(د. عصام العطية القانون الدولي العام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد كلية القانون الناشر مكتبة السنهوري شارع المتنبي – طبعة عام ٢٠٠٥م ، ص٩٢)ويُنظر إلى مجلس حقوق الإنسان باعتباره منتدى دوليًا للحوار والتعاون بين الدول، وليس مجرد هيئة رقابية أو عقابية. فهو يسعى إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وتقديم المشورة الفنية وبناء القدرات، إلى جانب رصد أوضاع حقوق الإنسان في مختلف الدول. كما يقوم المجلس على مبدأ المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في حماية حقوق الإنسان، مع احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهو توازن دقيق كثيرًا ما يثير جدلًا قانونيًا وسياسيًا.

المطلب الأول: ماهية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

يُعد مجلس حقوق الإنسان أحد أهم الأجهزة الأممية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وقد جاء إنشاؤه استجابةً للحاجة إلى تطوير آليات أكثر فاعلية وموضوعية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان. فقد أُنشئ المجلس بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٥١/٦٠ لسنة ٢٠٠٦ (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦)، ليحل محل لجنة حقوق الإنسان التي تعرضت لانتقادات حادة بسبب تسييس عملها وضعف قدرتها على التعامل الجدي مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ويهدف مجلس حقوق الإنسان إلى تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز، ومعالجة حالات انتهاك هذه الحقوق، وتقديم التوصيات اللازمة للدول الأعضاء، فضلًا عن الإسهام في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويعمل المجلس بوصفه جهازًا فرعيًا تابعًا للجمعية العامة، ما يمنحه مكانة قانونية وسياسية متميزة ضمن منظومة الأمم المتحدة. (إسماعيل عبد الرحمن الأسس الأولية للقانون الإنساني الدولي من كتاب القانون الدولي الإنساني دار المستقبل العربي – طبعة القاهرة لعام ٢٠٠٣ ،ص٨٨)ويتكون مجلس حقوق الإنسان من سبعة وأربعين دولة عضوًا، يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأغلبية المطلقة، مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل بين مختلف أقاليم العالم. ويشترط في الدول الأعضاء أن تُظهر التزامًا فعليًا بحماية حقوق الإنسان، وأن تتعاون بشكل كامل مع المجلس وآلياته المختلفة. كما يجوز للجمعية العامة تعليق عضوية أي دولة يثبت ارتكابها لانتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان ويمارس المجلس اختصاصاته من خلال عدد من الصلاحيات، من أبرزها: مناقشة أوضاع حقوق الإنسان في الدول كافة، اعتماد القرارات والتوصيات، إنشاء لجان تقصي الحقائق، تعيين المقررين الخاصين والخبراء المستقلين، والإشراف على آلية الاستعراض الدوري الشامل وتكمن أهمية هذه الصلاحيات في كونها تتيح للمجلس الجمع بين الطابع الرقابي والطابع التعاوني، بما يسهم في تحسين أوضاع حقوق الإنسان من خلال الحوار والمساءلة الدولية وعليه، فإن مجلس حقوق الإنسان يُمثل الإطار المؤسسي الدولي الأهم في مجال حقوق الإنسان، إذ لا يقتصر دوره على رصد الانتهاكات، بل يمتد إلى تقديم الدعم الفني والاستشاري للدول، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان على المستويين الدولي والوطني. (د. منير محمود الوتري – القانون مطبعة الجامعة في بغداد – طبعة عام ١٩٧٤م،ص٧٦) من الناحية القانونية، أُنشئ مجلس حقوق الإنسان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٥١/٦٠) الصادر عام ٢٠٠٦، والذي حدّد طبيعته القانونية واختصاصاته وآليات عمله. وبموجب هذا القرار، يُعدّ المجلس هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، وليس لمجلس الأمن، الأمر الذي يمنحه طابعًا تمثيليًا أوسع ويقلل – نظريًا – من هيمنة القوى الكبرى عليه.ويختص مجلس حقوق الإنسان بعدد من الصلاحيات القانونية المهمة، أبرزها: تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، معالجة حالات الانتهاكات الجسيمة والمنهجية، تقديم التوصيات إلى الجمعية العامة، والمشاركة في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما يتولى المجلس الإشراف على آليات متعددة، مثل الإجراءات الخاصة (المقررين الخاصين والخبراء المستقلين)، وآلية الاستعراض الدوري الشامل، واللجان الاستشارية.وتُعدّ آلية الاستعراض الدوري الشامل من أبرز الابتكارات القانونية للمجلس، إذ تُخضع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، دون استثناء، لمراجعة دورية لأوضاع حقوق الإنسان لديها، بما يعكس مبدأ المساواة بين الدول ويحدّ من الانتقائية. ويقوم هذا الاستعراض على تقارير وطنية وتقارير الأمم المتحدة ومساهمات منظمات المجتمع المدني، وينتهي بتوصيات تُقدَّم للدولة المعنية.يمثل وضع العراق داخل منظومة مجلس حقوق الإنسان حالة خاصة، نظرًا للظروف السياسية والأمنية التي مرّ بها منذ عام ٢٠٠٣، وما رافقها من تحديات جسيمة في مجال حقوق الإنسان. فقد واجه العراق انتقادات دولية متكررة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، وحظر التعذيب، وضمان المحاكمة العادلة، وحقوق الأقليات، وحرية التعبير .(عبد الملك ياس أصول القانون نظريتا القانون والحق – مطبعة سلمان الاعظمي طبعة بغداد،ص٨٨)وفي إطار علاقته بمجلس حقوق الإنسان، خضع العراق لعدة دورات من الاستعراض الدوري الشامل، قدّم خلالها تقارير وطنية استعرض فيها التطورات التشريعية والمؤسسية، مثل النص على الحقوق والحريات في دستور ٢٠٠٥، وإنشاء مفوضية حقوق الإنسان، والانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية الأساسية. وفي المقابل، تلقّى العراق عددًا كبيرًا من التوصيات التي دعت إلى تعزيز سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين أوضاع السجون، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.ويُلاحظ أن تعامل العراق مع توصيات مجلس حقوق الإنسان اتسم بالتفاوت، إذ أبدت السلطات العراقية قبولًا رسميًا لعدد كبير من التوصيات، إلا أن مستوى التنفيذ العملي ظلّ محل انتقاد، بسبب ضعف الإمكانات المؤسسية، والتحديات الأمنية، والانقسامات السياسية. ومع ذلك، لا يمكن إغفال الدور الإيجابي الذي لعبه مجلس حقوق الإنسان في إبقاء ملف حقوق الإنسان في العراق حاضرًا على الأجندة الدولية، وتقديم الدعم الفني وبناء القدرات في مجالات متعددة.إن الإطار المفاهيمي والقانوني لمجلس حقوق الإنسان يوفّر أساسًا مهمًا لتعزيز حماية حقوق الإنسان، إلا أن فعاليته تعتمد بدرجة كبيرة على إرادة الدول الأعضاء، ومنها العراق، في الالتزام بتعهداتها الدولية. فالمجلس، رغم صلاحياته الواسعة، يفتقر إلى أدوات إلزامية صارمة، ويعتمد أساسًا على الضغط المعنوي والسياسي، وهو ما يحدّ أحيانًا من قدرته على إحداث تغيير فعلي وسريع.(د. محمود جمال الدين

دروس في مقدمة الدراسات القانونية – دار ومطابع الشعب،ص٩٤)وبالنسبة للعراق، فإن الانخراط الإيجابي مع مجلس حقوق الإنسان يشكّل فرصة لتعزيز الإصلاحات القانونية والمؤسسية، وتحسين صورته الدولية، وبناء دولة قائمة على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. غير أن تحقيق ذلك يتطلب معالجة الأسباب البنيوية للانتهاكات، وتعزيز استقلال القضاء، وضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، بما ينسجم مع المعايير الدولية التي يشرف مجلس حقوق الإنسان على متابعتها

المطلب الثاني: العلاقة بين العراق ومجلس حقوق الإنسان

ترتبط جمهورية العراق بعلاقة قانونية ومؤسسية مع مجلس حقوق الإنسان، بوصفها دولة عضوًا في منظمة الأمم المتحدة وملتزمة بأحكام ميثاقها، ولا سيما المبادئ المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد اكتسبت هذه العلاقة أهمية خاصة بعد عام ٢٠٠٣، في ظل التحولات السياسية والأمنية التي شهدها العراق، وما رافقها من تحديات جسيمة في مجال حقوق الإنسان وقد شارك العراق في أعمال مجلس حقوق الإنسان من خلال آليات متعددة، أبرزها تقديم التقارير الوطنية الدورية، والمشاركة في جلسات المجلس، والتفاعل مع التوصيات الصادرة عنه. كما خضع العراق لعدة دورات من آلية الاستعراض الدوري الشامل ,التي تم خلالها تقييم سجل حقوق الإنسان في البلاد بصورة شاملة، وتوجيه عدد كبير من التوصيات التي تناولت مختلف جوانب الحقوق والحريات كما أن مصادقة العراق على عدد من الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، مثل العهدين الدوليين واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة رتبت عليه التزامات قانونية دولية تخضع لرقابة مجلس حقوق الإنسان وآلياته. ويستلزم ذلك من الدولة العراقية اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وقضائية لضمان تنفيذ تلك الالتزامات على المستوى الوطني (احمد سلامة – المدخل لدراسة القانون نظرية القاعدة القانونية دار النهضة العربية القاهرة عام ١٩٧٤م،ص٤١) ورغم هذا التفاعل، فإن تقارير مجلس حقوق الإنسان غالبًا ما أشارت إلى وجود فجوة بين الالتزامات الدولية المعلنة من قبل العراق وبين مستوى التطبيق العملي، نتيجة استمرار بعض الانتهاكات المرتبطة بالأوضاع الأمنية، وضعف سيادة القانون، وقصور آليات المساءلة. ومع ذلك، فإن استمرار الحوار والتعاون مع المجلس يُعد خطوة إيجابية يمكن البناء عليها لتعزيز حماية حقوق الإنسان وتحسين الأداء المؤسسي في العراق تُعد العلاقة بين العراق ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من العلاقات ذات الطابع القانوني والسياسي المعقّد، نظرًا لما مرّ به العراق من تحولات سياسية وأمنية عميقة أثّرت بشكل مباشر في واقع حقوق الإنسان فيه. فمنذ انضمام العراق إلى الأمم المتحدة، أصبح خاضعًا لمنظومة دولية تهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها، ويُعد مجلس حقوق الإنسان أحد أبرز الآليات الأممية المعنية بمتابعة أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء، بما فيها العراق.وقد اتخذت العلاقة بين العراق ومجلس حقوق الإنسان أشكالًا متعددة، أبرزها التعاون من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي تُعد أداة أساسية لتقييم مدى التزام الدول الأعضاء بتعهداتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وقد خضع العراق لعدة دورات من هذا الاستعراض، حيث قدم تقاريره الوطنية، وشارك في الحوارات التفاعلية مع الدول الأعضاء، وتلقى عددًا من التوصيات المتعلقة بتحسين الإطار التشريعي والمؤسسي لحقوق الإنسان، ولا سيما في مجالات حماية الحقوق المدنية والسياسية، وتعزيز سيادة القانون، وضمان حقوق الفئات الهشة.(أحمد علي عبود الخفاجي، دور القضاء الدستوري في تعزيز مبدأ الأمن القانوني في العراق: دراسة مقارنة، مجلة النهرين للعلوم القانونية، مجلد ١، عدد ١، ٢٠٢٣،ص١٠٤)كما تتجلى العلاقة بين الطرفين في تفاعل العراق مع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، مثل المقررين الخاصين والخبراء المستقلين، حيث سمح العراق في بعض الفترات بزيارة بعثات أممية لتقصي الحقائق أو تقديم المشورة الفنية، خاصة فيما يتعلق بملفات الاعتقال التعسفي، وحرية التعبير، ومكافحة التعذيب، وحقوق الأقليات. ويعكس هذا التفاعل، وإن كان متفاوتًا في مستواه، إدراك الدولة العراقية لأهمية التعاون الدولي في تحسين صورتها الحقوقية وتعزيز الثقة مع المجتمع الدولي.ومن جانب آخر، لعب مجلس حقوق الإنسان دورًا مهمًا في رصد الانتهاكات التي شهدها العراق خلال فترات النزاع المسلح ومكافحة الإرهاب، حيث أصدر قرارات وتوصيات تدعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة. وقد شكّل هذا الدور ضغطًا دوليًا على السلطات العراقية لاتخاذ خطوات تشريعية وقضائية تهدف إلى تعزيز مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، رغم التحديات العملية التي تواجه تنفيذ هذه الالتزامات على أرض الواقع.وعلى الرغم من هذا التعاون، لا تزال العلاقة بين العراق ومجلس حقوق الإنسان تواجه عددًا من الإشكاليات، أبرزها الفجوة بين التعهدات الدولية والتطبيق العملي، وضعف القدرات المؤسسية، وتأثير الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة. ومع ذلك، فإن استمرار انخراط العراق في آليات مجلس حقوق الإنسان يُعد مؤشرًا إيجابيًا على الرغبة في تحسين الوضع الحقوقي، ويؤكد أهمية تعزيز هذه العلاقة من خلال الالتزام الجاد بتنفيذ التوصيات الدولية، وتطوير التشريعات الوطنية بما ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (الأنصاري، عبد الله (٢٠٢٠) دور المحكمة العليا في حماية الحقوق والحريات دار المعارف، بيروت،ص١١٧)

المبحث الثاني: تقييم وضع حقوق الإنسان في العراق في ضوء آليات مجلس حقوق الإنسان

يعد تقييم وضع حقوق الإنسان في أي دولة من الأمور الجوهرية لفهم مدى التزامها بالمعايير الدولية المعمول بها، وكذلك لتحديد نقاط القوة والضعف في سياساتها التشريعية والتنفيذية. ويأتي العراق في هذا السياق، بعد مرور أكثر من عقد على سقوط النظام السابق، ليواجه تحديات كبيرة تتعلق بحماية الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيه. وقد أسس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة آليات محددة لمراقبة حقوق الإنسان وتقديم التوصيات للدول الأعضاء، بما فيها العراق، لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية.على الرغم من التقدم التشريعي الذي شهده العراق منذ عام ٢٠٠٣، إلا أن الواقع على الأرض يعكس تحديات جسيمة. فقد تأثرت مؤسسات الدولة بانعدام الاستقرار السياسي والأمني، ما أثر على قدرة الحكومة على توفير الحماية القانونية الكافية لمواطنيها. وتشير تقارير المؤسسات الحقوقية الدولية، مثل منظمة العفو الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى وجود انتهاكات مستمرة تشمل الحق في الحياة، الحق في الأمن الشخصي، والحق في حرية التعبير والتجمع. (.بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة العدد الثالث عشر المجلد (١) ٤٦٧٥-٢٥٧٥-ISSN)ويبرز في العراق تحدي آخر يتمثل في تطبيق القانون على مختلف المستويات، حيث لوحظ تداخل في الصلاحيات بين السلطات التنفيذية والقضائية، مما أدى إلى ضعف الرقابة على الانتهاكات وضمان المحاسبة. على سبيل المثال، يعاني العراق من ارتفاع معدلات العنف المسلح، بما في ذلك الإرهاب والاعتداءات الطائفية، والتي تشكل تهديداً مباشراً للحق في الحياة والأمن الشخصي للمواطنين. كما أن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في بعض المناطق تفرض ضغوطاً إضافية على قدرة الدولة على حماية حقوق الإنسان بشكل فعال.

المطلب الأول: مشاركة الحكومة العراقية في إعداد الاستعراض الدوري الشامل للعراق

يُعدّ الاستعراض الدوري الشامل أحد أبرز الآليات الدولية المستحدثة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى العالمي، إذ أُنشئ في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع تأسيس مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠٠٦ خلفاً للجنة حقوق الإنسان السابقة. ويقوم هذا النظام على إخضاع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعملية تقييم دوري شامل لسجلها في مجال حقوق الإنسان، على أساس مبدأ المساواة في السيادة وعدم الانتقائية. وتستند هذه الآلية إلى ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها، فضلاً عن التعهدات والالتزامات الطوعية التي تقدمها الدولة نفسها. (البياتي، قاسم محمد تأثير قرارات المحكمة الاتحادية العليا على حماية الحقوق المدنية في العراق. مجلة الحقوق المدنية، مجلد ، عدد ١، ٢٠١٩،ص٩٨)وفي هذا السياق، تمثل مشاركة الحكومة العراقية في إعداد الاستعراض الدوري الشامل للعراق محطة قانونية وسياسية بالغة الأهمية، نظراً لما يمر به العراق من تحولات دستورية ومؤسساتية منذ عام ٢٠٠٣، وما رافقها من تحديات أمنية واجتماعية واقتصادية أثرت بشكل مباشر في واقع حقوق الإنسان. فالعراق، بوصفه دولة عضواً في الأمم المتحدة وطرفاً في العديد من الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، يخضع دورياً لآلية الاستعراض، الأمر الذي يفرض على حكومته إعداد تقرير وطني يعكس الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسساتي المعتمد في حماية الحقوق والحريات، ويبيّن ما أُنجز من توصيات سابقة، وما يواجهه من صعوبات وتحديات.(التميمي، نورس عبد الله المحكمة الاتحادية العليا في العراق ودورها في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان." مجلة العلوم السياسية، مجلد ١٥ ، عدد ٤ ، ٢٠١٧،ص٧٥)وتنبع أهمية دراسة مشاركة الحكومة العراقية في إعداد هذا الاستعراض من كونها لا تمثل مجرد إجراء شكلي لتقديم تقرير دوري، بل تشكل عملية وطنية مركبة تتداخل فيها الأبعاد القانونية والإدارية والسياسية والدبلوماسية. فإعداد التقرير الوطني يتطلب تنسيقاً مؤسسياً بين السلطات الثلاث، ولا سيما بين السلطة التنفيذية ممثلة بمجلس الوزراء والوزارات المختصة، والسلطة القضائية، فضلاً عن التعاون مع الهيئات المستقلة، وفي مقدمتها المفوضية العليا لحقوق الإنسان، إلى جانب الانفتاح على منظمات المجتمع المدني. وعليه، فإن طبيعة المشاركة الحكومية تكشف عن مدى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان داخل مؤسسات الدولة، وعن درجة الجدية في الالتزام بالمعايير الدولية. (الجابري، فيصل (٢٠٢١) الرقابة الدستورية ودورها في حماية حقوق الإنسان دار الفكر العربي القاهرة،ص١٣٣)كما أن خصوصية الحالة العراقية تفرض قراءة متعمقة لطبيعة المشاركة الحكومية في هذه العملية، في ضوء الإطار الدستوري الذي أقرّه دستور عام ٢٠٠٥، والذي تضمن باباً واسعاً للحقوق والحريات الأساسية، إضافة إلى انضمام العراق إلى عدد من الاتفاقيات الدولية المهمة، مثل العهدين الدوليين وغيرهما من الصكوك الأساسية. إلا أن التحدي لا يكمن في النصوص فحسب، بل في مدى مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية، وفي فعالية تنفيذها على أرض الواقع. وهنا تبرز أهمية الاستعراض الدوري الشامل كأداة لقياس الفجوة بين النص والتطبيق.وتتجلى مشاركة الحكومة العراقية في إعداد الاستعراض في جملة من المراحل، تبدأ بتشكيل لجان وطنية مختصة أو فرق عمل فنية تتولى جمع البيانات والمعلومات من الجهات الحكومية المختلفة، مروراً بعقد مشاورات وطنية مع منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والخبراء، وانتهاءً بصياغة التقرير واعتماده رسمياً وإرساله إلى

مجلس حقوق الإنسان. وتُعدّ هذه العملية في حد ذاتها تمريناً مؤسسياً على التنسيق والتكامل بين أجهزة الدولة، كما تمثل فرصة لتقييم السياسات العامة في ضوء المعايير الدولية.ومن زاوية أخرى، فإن مشاركة الحكومة العراقية في جلسات مناقشة التقرير أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف تمثل بُعداً دبلوماسياً مهماً، إذ تعرض الحكومة من خلالها إنجازاتها وتحدياتها، وتتلقى توصيات من الدول الأعضاء. وتُعدّ هذه التوصيات بمثابة خريطة طريق لتحسين واقع حقوق الإنسان، خاصة إذا ما اقترنت بإرادة سياسية حقيقية لتنفيذها. وعليه، فإن دراسة المشاركة الحكومية لا ينبغي أن تقتصر على مرحلة إعداد التقرير فحسب، بل تمتد إلى تحليل مدى التفاعل الإيجابي مع التوصيات، وآليات متابعتها وتنفيذها داخلياً.ولا يمكن إغفال أن الاستعراض الدوري الشامل يمثل أيضاً آلية للرقابة الدولية غير القضائية، تقوم على الحوار التفاعلي بين الدول، بعيداً عن الطابع الاتهامي أو العقابي. ومن ثم، فإن انخراط الحكومة العراقية بفاعلية في هذه العملية يعزز من مكانة العراق الدولية، ويعكس استعداده للانفتاح على النقد البنّاء، ويؤكد التزامه بمبادئ التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وفي المقابل، فإن ضعف المشاركة أو طابعها الشكلي قد يثير تساؤلات حول جدية الالتزام، ويؤثر في صورة الدولة على الصعيد الدولي.وعلى المستوى الداخلي، تسهم عملية إعداد الاستعراض في تعزيز ثقافة التخطيط المبني على حقوق الإنسان، إذ تدفع الوزارات والمؤسسات إلى مراجعة سياساتها وبرامجها في ضوء الالتزامات الدولية، وإلى تبني مؤشرات لقياس التقدم المحرز. كما تتيح هذه العملية فرصة لرصد أوجه القصور التشريعي أو الإداري، واقتراح إصلاحات عملية. ومن ثم، فإن مشاركة الحكومة في إعداد الاستعراض ليست مجرد استجابة لالتزام دولي، بل يمكن أن تتحول إلى أداة وطنية للإصلاح المؤسسي وتعزيز سيادة القانون. وتأسيساً على ما تقدم، فإن تناول موضوع "مشاركة الحكومة العراقية في إعداد الاستعراض الدوري الشامل للعراق" يقتضي تحليل الإطار القانوني الناظم لهذه المشاركة، واستعراض الآليات المؤسسية المعتمدة في إعداد التقرير الوطني، وتقييم مدى شمولية العملية وشفافيتها، فضلاً عن دراسة أثر التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان في تطوير السياسات العامة والتشريعات الوطنية. كما يقتضي الأمر الوقوف على أبرز التحديات التي تواجه الحكومة في هذا المجال، سواء كانت مرتبطة بالظروف الأمنية، أو بضعف الإمكانات الإدارية، أو بتعقيد التنسيق بين الجهات المعنية. إن هذه الدراسة تنطلق من فرضية مفادها أن فعالية الاستعراض الدوري الشامل في الحالة العراقية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى جدية وانفتاح الحكومة في إعداد تقريرها الوطني، وبمدى تبنيها نهجاً تشاركياً حقيقياً يضم مختلف الفاعلين الوطنيين. فكلما اتسمت المشاركة بالشفافية والموضوعية، أسهم ذلك في تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، وفي تحسين صورة العراق دولياً، وفي دفع مسار الإصلاح الحقوقي إلى الأمام. وبذلك، يغدو الاستعراض الدوري الشامل ليس مجرد آلية دولية للتقييم، بل منصة وطنية للحوار والإصلاح وتعزيز الكرامة الإنسانية في العراق.

(الجبوري، ماجد نجم دور القضاء الدستوري في حماية حرية الصحافة: دراسة مقارنة." مجلة العلوم القانونية، مجلد ٣٣، عدد ٢، ٢٠٢٣،ص٩٠)

المطلب الثاني : تحليل اراء الحكومات في مجلس حقوق الإنسان بشأن وضع حقوق الإنسان في العراق

يُعدّ مجلس حقوق الإنسان أحد أهم الأجهزة الدولية المعنية برصد وتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى العالمي، إذ يشكّل منصة تفاعلية تتلاقى فيها مواقف الدول وتوجهاتها إزاء أوضاع حقوق الإنسان في مختلف بلدان العالم، بما في ذلك العراق. ومن خلال آلياته المتعددة، ولا سيما آلية الاستعراض الدوري الشامل، يتيح المجلس للدول الأعضاء فرصة تقييم سجل الدول الأخرى، وتقديم التوصيات، وإبداء الملاحظات التي تعكس رؤاها القانونية والسياسية والحقوقية. وفي هذا السياق، يكتسب تحليل آراء الحكومات داخل المجلس بشأن وضع حقوق الإنسان في العراق أهمية علمية وعملية بالغة، نظراً لما يمثله العراق من حالة خاصة شهدت تحولات سياسية ودستورية وأمنية عميقة خلال العقود الأخيرة. (الحسني، محمد (٢٠٢١) دور المحكمة الدستورية في حماية حقوق الإنسان: دراسة مقارنة بين النموذج الأمريكي والنماذج العربية المركز العربي للدراسات القانونية، عمان،ص٩٩)إن دراسة آراء الحكومات داخل مجلس حقوق الإنسان لا تقتصر على مجرد رصد المواقف الرسمية أو تجميع التوصيات، بل تمتد إلى تحليل الخطاب الدولي، وفهم أنماط التفاعل بين الدول، والكشف عن الأبعاد السياسية والقانونية التي تؤثر في تقييم أوضاع حقوق الإنسان. فالمواقف التي تعبّر عنها الحكومات في جلسات المجلس تعكس، من جهة، التزاماتها المعلنة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، مصالحها السياسية وتحالفاتها الإقليمية والدولية. ومن ثمّ، فإن تحليل هذه الآراء يساهم في تفسير طبيعة التوازن القائم بين الاعتبارات الحقوقية والاعتبارات السياسية في عمل المجلس. شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ تحولات جوهرية في بنيته السياسية والدستورية، تُوّجت بإقرار دستور جديد تضمّن مجموعة واسعة من الحقوق والحريات الأساسية. وقد سعت الحكومات العراقية المتعاقبة إلى تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان، من خلال إنشاء مؤسسات وطنية مختصة، والمصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية، والتعاون مع آليات الأمم المتحدة. إلا أن هذه الجهود واجهت تحديات معقدة، من بينها الأوضاع الأمنية، وانتشار العنف والإرهاب، والانقسامات السياسية، ومشكلات الفساد الإداري، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أثّرت في التمتع الفعلي بالحقوق. (الحسيني، محمد جاسم مدى فاعلية المحكمة الاتحادية العليا في

العراق في حماية الحقوق الدستورية. مجلة البحوث القانونية، مجلد ٧، عدد ٣، ٢٠١٨،ص١٠٦)في ضوء هذه السياقات، تتباين آراء الحكومات داخل مجلس حقوق الإنسان بشأن وضع حقوق الإنسان في العراق. فبعض الدول تشيد بالتقدم المحرز على صعيد الإصلاح الدستوري والمؤسسي، وتثني على تعاون العراق مع الآليات الدولية، وتؤكد دعمه في مواجهة التحديات الأمنية. في المقابل، تبدي دول أخرى ملاحظات نقدية تتعلق بملفات محددة، مثل أوضاع الاحتجاز، وحرية التعبير، وحقوق المرأة، وحماية الأقليات، ومساءلة مرتكبي الانتهاكات. ويعكس هذا التباين اختلاف المقاربات والمعايير التي تعتمدها الحكومات في تقييمها، فضلاً عن تأثرها بسياقاتها السياسية والثقافية.إن أهمية هذا الموضوع تنبع من كونه يتناول تفاعلاً دولياً مؤثراً في رسم صورة العراق الحقوقية على الصعيد العالمي، وما يترتب على ذلك من آثار سياسية وقانونية. فالتوصيات الصادرة في إطار المجلس، وإن كانت غير ملزمة من الناحية القانونية، إلا أنها تشكّل مرجعاً معيارياً تستند إليه منظمات المجتمع المدني، والهيئات الوطنية، وحتى الجهات القضائية، في الدفع نحو إصلاحات تشريعية ومؤسسية. كما أن تراكم الملاحظات والتوصيات الدولية قد يؤثر في علاقات العراق الدبلوماسية، وفي حجم الدعم الدولي المقدم له في مجالات بناء القدرات وتعزيز سيادة القانون.وتبرز الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في التساؤل عن طبيعة آراء الحكومات داخل مجلس حقوق الإنسان بشأن وضع حقوق الإنسان في العراق: هل تتسم هذه الآراء بالموضوعية والاتساق مع المعايير الدولية، أم يغلب عليها الطابع السياسي والانتقائي؟ وهل تعكس التوصيات المقدمة فهماً دقيقاً للواقع العراقي وتعقيداته، أم أنها تكتفي بتطبيق معايير عامة دون مراعاة الخصوصيات الوطنية؟ كما يثور تساؤل آخر حول مدى تأثير هذه الآراء في السياسات الوطنية العراقية، ومدى استجابة الحكومة العراقية للتوصيات الصادرة عنها.وتتجلى القيمة العلمية لهذا البحث في إسهامه في سدّ فجوة معرفية تتعلق بتحليل الخطاب الحكومي داخل مجلس حقوق الإنسان تجاه العراق، إذ غالباً ما تنصرف الدراسات إلى تقييم الوضع الداخلي أو تحليل تقارير المنظمات الدولية، دون التعمق في دراسة مواقف الدول الأعضاء ذاتها. كما تبرز أهميته العملية في كونه يزوّد صانعي القرار في العراق برؤية تحليلية تساعدهم على فهم التوجهات الدولية، وتطوير استراتيجيات أكثر فاعلية للتفاعل مع المجلس، سواء من خلال إعداد التقارير الوطنية أو من خلال الحوار التفاعلي مع الدول الأخرى.(احمد منشد عناد. (٢٠٢٢) الحماية الإدارية للحق في الصحة: دراسة مقارنة مجلة ميسان للدراسات،ص٨٧).

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يمثل إحدى الآليات الدولية الأساسية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، من خلال ما يتمتع به من صلاحيات رقابية واستشارية وآليات متابعة متعددة، تشكل في مجموعها إطارًا دوليًا يسعى إلى ضمان التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد شكّل العراق حالة خاصة ضمن اهتمام المجلس، نظرًا لما مرّ به من ظروف سياسية وأمنية استثنائية أثّرت بشكل مباشر في واقع الحقوق والحريات الأساسية وقد بيّن البحث أن العلاقة بين العراق ومجلس حقوق الإنسان اتسمت بطابع تفاعلي، تجلّى في مشاركة العراق في آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتقديمه للتقارير الوطنية، وقبوله عددًا من التوصيات الصادرة عن المجلس. إلا أن هذا التفاعل، رغم أهميته، لم ينعكس دائمًا بصورة ملموسة على تحسين واقع حقوق الإنسان على المستوى العملي، نتيجة وجود فجوة واضحة بين الالتزامات الدولية المعلنة والتطبيق الفعلي على أرض الواقع كما أظهر البحث أن التحديات التي تواجه وضع حقوق الإنسان في العراق لا تقتصر على الجوانب القانونية فحسب، بل تمتد لتشمل عوامل سياسية وأمنية ومؤسسية، فضلًا عن ضعف آليات المتابعة الوطنية لتنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان، وقصور التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية، إضافة إلى محدودية دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال. وعليه، يمكن القول إن فعالية مجلس حقوق الإنسان في تحسين وضع حقوق الإنسان في العراق تظل مرهونة بمدى جدية الدولة في تنفيذ التوصيات الصادرة عنه، وبقدرتها على مواءمة تشريعاتها وسياساتها الوطنية مع المعايير الدولية، بما يضمن الانتقال من الالتزام الشكلي إلى الالتزام الحقيقي والفعّال بحقوق الإنسان.

المصادر والمراجع

اولا: الكتب

١. د. إسماعيل عبد الرحمن الأسس الأولية للقانون الإنساني الدولي من كتاب القانون الدولي الإنساني دار المستقبل العربي – طبعة القاهرة لعام ٢٠٠٣ م د. أبو الخير عطية المحكمة الجنائية الدولية الدائمة – دار النهضة العربية

٢. رأي ول ديورانت سنوات الحرب على الأرض ٣٤٢١ عام، سنوات السلام ٢٦٨ عام.

٣. د. عصام العطية القانون الدولي العام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد كلية القانون الناشر مكتبة السنهوري شارع المتنبي – طبعة عام ٢٠٠٥م .

٤. د. منير محمود الوتري – القانون مطبعة الجامعة في بغداد – طبعة عام ١٩٧٤م.
٥. عبد الملك ياس أصول القانون نظريتا القانون والحق – مطبعة سلمان الاعظمي طبعة بغداد
٦. د. محمود جمال الدين دروس في مقدمة الدراسات القانونية – دار ومطابع الشعب
٧. د. احمد سلامة – المدخل لدراسة القانون نظرية القاعدة القانونية دار النهضة العربية القاهرة عام ١٩٧٤م.
٨. أحمد علي عبود الخفاجي، دور القضاء الدستوري في تعزيز مبدأ الأمن القانوني في العراق: دراسة مقارنة، مجلة النهرين للعلوم القانونية، مجلد ١، عدد ١، ٢٠٢٣
٩. الأنصاري، عبد الله (٢٠٢٠) دور المحكمة العليا في حماية الحقوق والحريات دار المعارف، بيروت.
١٠.مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة العدد الثالث عشر المجلد (١) ISSN-٢٥٧٥-٤٦٧٥
١١.البياتي، قاسم محمد تأثير قرارات المحكمة الاتحادية العليا على حماية الحقوق المدنية في العراق. مجلة الحقوق المدنية، مجلد ، عدد ١، ٢٠١٩.
١٢. التميمي، نورس عبد الله المحكمة الاتحادية العليا في العراق ودورها في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان." مجلة العلوم السياسية، مجلد ١٥ ، عدد ٤ ، ٢٠١٧.
١٣.الجابري، فيصل (٢٠٢١) الرقابة الدستورية ودورها في حماية حقوق الإنسان دار الفكر العربي القاهرة.
١٤. الجبوري، ماجد نجم دور القضاء الدستوري في حماية حرية الصحافة: دراسة مقارنة." مجلة العلوم القانونية، مجلد ٣٣، عدد ٢، ٢٠٢٣
١٥.الحسني، محمد (٢٠٢١) دور المحكمة الدستورية في حماية حقوق الإنسان: دراسة مقارنة بين النموذج الأمريكي والنماذج العربية المركز العربي للدراسات القانونية، عمان
١٦.الحسيني، محمد جاسم مدى فاعلية المحكمة الاتحادية العليا في العراق في حماية الحقوق الدستورية. مجلة البحوث القانونية، مجلد ٧، عدد ٣، ٢٠١٨
١٧.احمد منشد عناد. (٢٠٢٢) الحماية الإدارية للحق في الصحة: دراسة مقارنة مجلة ميسان للدراسات).
١٨. الخاقاني غني زغير عطية، وسرى فؤاد محمد رضا اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا وإجراءات إقامة الدعوى أمامها : دراسة مقارنة مجلة المعهد، عدد ١٥، ٢٠٢٣.
١٩. الربيعي حسن علي دور المحكمة الاتحادية العليا في تفسير النصوص الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات." مجلة الدراسات الدستورية، مجلد ١١، عدد ٣، ٢٠٢١
٢٠.رفعت صبري سلمان البياتي (٢٠١٣) حقوق الإنسان في دساتير العالم العربي دراسة تحليلية .١٢ مقارنة دار الفارابي